التقدم والتأخر بالذات في الزمان كلامنا فيما سوى التفحص في الاصول في الاول وفي التقدم والتأخر في الثاني فلا يكون الامر الممتد بالعرض صالحا للكمية كما لا يكون الامور الغير القارة بالعرض صالحة للزمان

وهذا يبطل كون المكان امرا منقسما في الجهات الثلاث بالعرض بواسطة الحلول في الجسم وسطحا كما في الاخر ايضا على الاول يكون المكان سطحيا اه وذلك لان المراد من الانقسام في الجهتين ما هو بالذات

فان المنقسم بالعرض ظهر بطلانه مكانيته ولظهوره لم يلتفت اليه الشارح ثم المراد بعض نهايات او ما في معناه في الامارة الاحتواء دون الغيبة العرفية والا لم يصح الخط بهذا القيد فانه يقال في الكرة

ان النداوة في المناطق سواء اريد بالاول احاطتها او مناطقها واما الاحتواء فانما يعتبر فيه الشمول من جميع الجهات وحينئذ يخرج بهذه الامارة اللازمة النقطة والخط كما ذكره الشارح ومن يقصد بالذات كما هو الظاهر خرج الممتد بالعرض في الجهتين كما ذكرنا وخرج سطح المحوي بالقياس الى الحاوي

وكل سطح مماس لكل جسم ستة تامة او ناقصة وعلى الثاني يكون البعد اه قيل على الثاني لم لا يجوز ان يكون جسما او امرا ممتدا في جميع الجهات بالعرض قلنا الثاني يبطل بارادة الاحتواء بالذات كما ذكرنا

في الاول والاول يبطل بما ذكره بعض المحققين من المتأخرين بان الضرورة شاهدة بان تحقق الحاوي يعرف الاحاطة بالذات انما الاحاطة بالذات بسطحه فهو المكان حقيقة ثم بهذه الامارة يبطل كون المكان هو الهيولى الاولى وكذا كونه صورة فان الصورة للجسم وان تصور احاطتها بالجسم

لكن العقل السليم يحكم بكون الجسم يحتمل لغواني الاحاطة فيكون المحيط بالحقيقة سطحها الذي هو سطح الجسم فرجح الاحتمال انقسامه الى الجهتين ويكون الحق دائرا بين كون المكان امرا منقسما في جهتين بالذات او في الجهات الثلث لكن في بعض الشارح كلا القسمين ببيان واضح لا يحتاج الى الابانة

فرغا موهوما موافقا للجسم في المقدار الظاهر من عبارة الشرح ومن الرجوع الى مذهب المتكلمين ان المراد بالفرغ الموهوم والامتداد الانتزاعي بتعمله الجسم على سبيل الانتزاع ومصنفه بركة فيكون للكمات والمنفصلات سببا انتزاعيين فلا يراد بالموهوم المخترع واذا كان هذا الاحتمال خارجا عن مطابقي للواقع ضرورة يكون الشيخ مختصا من الواقع الذي كونه في الزمان كما بينا سابقا تعرض الشارح وامامن الى الطال

هذا الزعم اذ عنه هذا الزعم يكون اثبات المكان للاجسام بالفيه كما نسبه الواجب تعالى ونحن نعلم الفرق بينهما بصحة الابانة تتابا بالبديهة فاما ان يكون الاشياء ابعادا اي الاشياء محضا في الخارج لا مطلقا فيشمل الانتزاعي والاختراعي وانما حمل على ذلك لان بطلان الاختراعي بديهي لا يحتاج الى البرهان

على استقلاله ولانه لو اختص بالاختراعي فيكون عدم اعتبار البعد الانتزاعي والموجود في الخارج لا الثاني فقط والا لم يتم المقصود نوف اثبات كون المكان سطحيا اذ يجوز ان يكون بعدا موهوما كما قال المتكلمون فلم يتم ابطاله فيتم والمقصود منهما ابطاله كما صرح به الشارح واراد الشمول في الشق الاخير لفقد عدم تمام الدليل

المقام عليه فانه انما يجري في البعد الموجود في الخارج كما سيأتي بيانه لانه يكون خلاء او ملاء اه حاصل الدليل ان الامكنة متصفة في الخارج او بحسب الخارج بالزيادة والنقصان فلا بد ان يكون موجودة فيه ضرورة وجود الموصوف في ظرف يعتبر بحسبه الاتصاف وقد يكون الموصوف لا شيئا محضا بمنع ان لا يكون موجودا في الخارج فقط او لا يكون موجودا اصلا بل لا بد ان يكون موجودا في الخارج كما هو قال الشق الثاني وهو ايضا باطل فان الخلاء الموجود في الخارج هو البعد المجرد

وهو باطل فانه لو وجد لكان غنيا عن المحال فاستحال اقترانه به مع انه مقترن به في الاجسام كما سلف وتحصيله ان كون المكان خلاء اي بعدا مجردا عن المادة باطل لاستلزامه امرا باطلا وهو امان وجود الموصوف عن ظرف الاتصاف كما لو حمل على التقدير كونه امرا اختراعيا او وهميا موجودا في الذهن فقط وهو لطبه كما ذكرنا او يكون طبيعة واحدة حالا في المحل وغير حال فيه وهو راجع الى اجتماع النقيضين

فان قلت لا يعرف التناقض من ان لا يكون الموضوع موضوع الحملية الا ترى انه يقال الانسان من حيث هو موجود ومعدوم لوجود زيد وعدم عمرو قلت بل اللازم منهما صدق الموجبة الكلية والسالبة الجزئية مع وجود شرائط التناقض المشهورة فان الحلول انما يكون لحاجة ذاتية فاذا ثبت الحلول في الاجسام وثبت الحاجة الذاتية للبعد الى الهيولى فمقتضى ذلك يلزم حلول البعد مطلقا في الهيولى فيصدق الموجبة الكلية لوجود البعد المجرد ويلزم صدق السالبة فيلزم التجرد وعلى التقدير كون المكان خلاء فيلزم بطلانه فيصدق كون المكان سطحيا وامل وتفصيله ان الشق الاول

Copyright © King Saud University